



تقرير حول الرقابة المالية على بلدية بئر علي بن خليفة
لتصرف سنة 2018

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية بئر علي بن خليفة بمقتضى الأمر عدد 242 لسنة 1975¹ وتبلغ مساحتها 415 هك حسب المعطيات التي تقدّمت بها مصالح البلدية كما يبلغ عدد سكّانها 4905 نسمة وتعدّ 1421 مسكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتمت مراجعة الحدود الجغرافية لبلدية بئر علي بن خليفة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016². وتمت تسمية نيابة خصوصية لها بمقتضى الأمر عدد 434 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017³ أمّنت التصرف في الشؤون البلدية إلى غاية تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتاريخ 26 جوان 2018 بعد صدور النتائج النهائية للانتخابات بالدائرة البلدية بئر علي بن خليفة بمقتضى قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 111 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ماي 2018.

وقد تولّت الغرفة الجهوية لمحكمة المحاسبات بصفاقس في إطار الاتفاقية الممضاة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إنجاز مهمة رقابية على حسابات بلدية بئر علي بن خليفة (في ما يلي "البلدية") لسنة 2018. وفي هذا السياق وعلاوة على الأعمال المستنديّة تمّ خلال شهر نوفمبر 2019 القيام بزيارات ميدانية أفضت إلى الوقوف على جملة من الملاحظات تعلّقت بموارد ونفقات البلدية.

ووردت إجابة البلدية على هذا التقرير على الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بتاريخ 25 ديسمبر 2019 وتم تسجيلها تحت عدد 495/2019.

أ- إجراءات إعداد الميزانيّة وتقديم الحسابات

تمّ إعداد ميزانية البلدية لسنة 2018 طبقا لمقتضيات مجلة المحاسبة العمومية والقانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية وقرار وزير الداخلية والتنمية المحلية ووزير المالية المؤرخ في 31 مارس 2008 المتعلق بضبط صيغة وتبويب ميزانيات الجماعات المحلية. وتداولت النيابة الخصوصية في شأن ميزانية سنة 2018 خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 31 جويلية 2017 وتمت المصادقة على هذه الميزانية بتاريخ 29 ديسمبر 2017. كما تمّ الختم النهائي لميزانية سنة 2018 والتداول في هذا الخصوص خلال الدورة العادية للمجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2019 وصادق والي الجهة على الختم بتاريخ 14 أوت 2019.

وتولّى أمين المال الجهوي صفاقس 2 بتاريخ 08 جويلية 2019 التأشير على العمليات الحسابية المنجزة من قبل المحاسب العمومي قبضا وصرفا شهادة منه بمطابقتها لسجلاته. وتمّ إيداع الحساب المالي للبلدية والوثائق المدعمة له لدى محكمة المحاسبات بتاريخ 26 جويلية 2019 وهو مضمّن بكتابة الغرفة الجهوية بصفاقس تحت عدد 20/2019. وقد تم هذا الإيداع في أجل القانوني المنصوص عليه بالفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 والمتعلق بسير دائرة المحاسبات

¹ المؤرخ في 25 أفريل 1975 والمتعلق بإحداث بلديات بئر علي بن خليفة والحنشة وجملة وغمراسن وشريان ونفزة.

² المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات.

³ المتعلق بتسمية نيابات خصوصية ببعض البلديات بتراب الجمهورية التونسية

أي قبل 31 جويلية 2018.

II- الرقابة على الموارد

أ- تحليل الموارد

1- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 1,659 م.د وهي تتكوّن من المداخل الجبائية الاعتيادية ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية. وتأتت المداخل الجبائية الاعتيادية من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة ومن مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومداخل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات ومداخل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت قيمة هذه المداخل التي تم تحقيقها سنة 2018 ما جملته 829,244 أ.د.

وتحتلّ مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه المرتبة الأولى حيث تمثّل نسبة 48,52% (402,386 أ.د) من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية بعنوان سنة 2018 واحتلت الموارد التي تم تحصيلها بعنوان المعاليم على العقارات والأنشطة المرتبة الثانية بنسبة 27,04% (224,239 أ.د) من هذه المداخل.

وبلغت المداخل المتأتية من إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه سنة 2018 ما قيمته 402,386 أ.د مثلت المداخل المحققة بعنوان استلزام الأسواق نسبة 92% منها بقيمة 370,200 أ.د.

ومثّلت المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد من موارد الصنف الأول بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 101,295 أ.د سنة 2018 أي ما يمثّل 45,17% من جملة المعاليم على العقارات والأنشطة و12,21% من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية. وترتفع هذه النسب على التوالي إلى 77,47% و20,95% إذا ما تم احتساب المبالغ المحالة إلى البلدية خلال نفس السنة من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بعنوان نفس المعلوم والتي بلغت قيمتها 72,418 أ.د.

وفي المقابل بقيت قيمة الموارد التي حققتها البلدية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية في حدود 39,144 أ.د أي ما يساوي 4,72% من المداخل الجبائية الاعتيادية كما لم تتجاوز موارد البلدية بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية 10,718 أ.د أي بنسبة 1,29% من هذه المداخل. وبلغت مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات سنة 2018 ما قيمته 202,618 أ.د أي ما يعادل 24,43% من المداخل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 128,235 أ.د تتوزّع

بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 87,627 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 40,608 أ.د.

وباعتبار البقايا للاستخلاص البالغة 337,626 أ.د في موقّى سنة 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 465,861 أ.د سنة 2018 تمّ استخلاص 49,862 أ.د منها أي ما نسبته 10,70% مقابل 11,77% سنة 2017. وبلغت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 12,41% و7,12%. وارتفعت بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2018 بعنوان المعاليم على العقارات إلى 415,999 أ.د تنقسم إلى 276,294 أ.د بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و139,704 أ.د بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية.

أما فيما يتعلّق بالمدخيل غير الجبائية الاعتيادية فهي تنقسم إلى مدخيل أملاك البلدية الاعتيادية والمدخيل المالية الاعتيادية والتي بلغت قيمتها سنة 2018 على التوالي 77,127 أ.د و753,248 أ.د. وتأتت مدخيل أملاك البلدية الاعتيادية سنة 2018 أساسا من مدخيل كراء العقارات المُعدّة لنشاط تجاري بنسبة 57,81% والتي بلغت قيمتها 44,588 أ.د في حين بقيت مدخيل كراء العقارات المُعدّة لنشاط مهني وتلك المُعدّة للسكن والموارد الأخرى في حدود على التوالي 21,928 أ.د (28,43%) وألف دينار (1,30%) و9,610 أ.د (12,46%).

وارتفعت جملة المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مدخيل الأملاك البلدية الاعتيادية إلى ما جملته 226,371 أ.د، تمّ استخلاصها خلال سنة 2018 بنسبة 34,07% (77,127 أ.د). وبلغت مقاييس البلدية بعنوان المدخيل المالية الاعتيادية سنة 2018 ما قيمته 753,248 أ.د استأثر المناب من المال المُشترك بنسبة 95,13% منها بمبلغ 716,545 أ.د.

2- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية سنة 2018 ما قيمته 596,138 أ.د وهي تشمل الموارد الخاصّة للبلدية وموارد الاقتراض والموارد المتأّتية من الاعتمادات المحالة.

ويلاحظ في هذا الخصوص أنّ الموارد الخاصّة للبلدية تشكّل 57,03% من موارد العنوان الثاني بقيمة 340,006 أ.د منها 191,006 أ.د، أي ما نسبته 32,04% من هذا العنوان، من مدخرات متأّتية من الفوائض غير المستعملة من العنوان الأوّل، وهو مؤشّر على المجهود الذاتى للبلدية في تمويل استثماراتها. كما تُبرز المعطيات المُضمّنة بهذا الجدول أهميّة منح التجهيز والموارد المتأّتية من الاعتمادات المُحالة في موارد العنوان الثاني التي استأثرت بنسب بلغت على التوالي 24,99% و40,87% أي بما جملته 65,86% وهو ما يعكس ارتباط موارد التنمية بالبلدية بمساهمة الدولة سواء في شكل منح تجهيز أو في شكل اعتمادات محالة.

ومن جهة أخرى تميّزت البلدية سنة 2018 بمحدودية مواردها بعنوان الاقتراض الداخلي من

صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والتي لم تتجاوز مبلغ 12,500 أ.د أي بما نسبته 2,10% من موارد العنوان الثاني للبلدية.

ب- الرقابة على تحصيل الموارد

1- تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

بلغت نسبة إنجاز تقديرات الموارد المدرجة بميزانية البلدية 123,93% في موقى سنة 2018. ورغم أن نسب إنجاز أغلب الفصول تجاوزت 100% إلا أن هذه النسبة لم تتجاوز بالنسبة لمداخيل أملاك البلدية الاعتيادية 73,45% مقابل 34,98% سنة 2017 وهو ما يعكس نقصا في قدرة البلدية على تحصيل الموارد المتعلقة بأملكها العقارية المُسوَّغة.

وتعود مضاعفة نسبة تحقيق هذا الصنف من الموارد والمتأتي من معاليم كراء المحلات التجارية والمهنية بين سنتي 2017 و2018 أساسا إلى التخفيض في التقديرات من 149 أ.د سنة 2017 إلى 95 أ.د سنة 2018.

وتُدعى البلدية إلى التنسيق مع القابض المختص لتحديد تقديرات تعكس إرادتها في تتبّع المتلذدين واستخلاص المبالغ المُتخلّدة بدمتهم والعمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الخصوص.

ورغم أن نسبة تحقيق الموارد المتأتية من المعاليم على العقارات والأنشطة بلغت 128,14% لوحظ ضعف التقديرات خاصة فيما يتعلق باستخلاص المعاليم على العقارات (المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) مقارنة بالمبالغ المثقلة حيث أن التقديرات بعنوان هذه المعاليم بالنسبة لسنة 2018 كانت في حدود 61 أ.د في حين بلغت تثقيلات السنة والمبالغ الواجب استخلاصها على التوالي 128,235 أ.د و465,861 أ.د أي أن التقديرات لم تتجاوز 47,57% من تثقيلات سنة 2018 و13,09% من المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان هذه المعاليم. وقد تم خلال سنة 2017 تسجيل مقابيض بعنوان المعاليم على العقارات بمبلغ جملي يساوي 49,862 أ.د أي بنسبة إنجاز تعادل 81,74% من التقديرات التي تم الحط فيها مسبقا. وفي المقابل لم تتجاوز نسبة إنجاز هذه المقابيض 38,88% من تثقيلات سنة 2018 و10,70% من جملة المبالغ الواجب استخلاصها.

وتُدعى البلدية إلى إحكام تقدير مواردها بشكل يعكس السعي إلى تحقيقها وأخذا بعين الاعتبار لبقايا الاستخلاص خاصة فيما يتعلق بأصناف الموارد المرتبطة مباشرة بمجهوداتها في التحصيل على غرار المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية ومداخيل الأملاك العقارية.

2- إعداد جداول التحصيل والمراقبة

لم تتمكن البلدية إلى موقى شهر أكتوبر 2019 من تدارك النقائص التي تمت الإشارة إليها ضمن تقرير الرقابة المالية لمحكمة المحاسبات بعنوان تصرف سنة 2017 والمتعلقة أساسا بعدم دقة البيانات المدرجة بجداول التحصيل حيث لا تتضمن جميع الفصول المسجلة أرقام بطاقات التعريف الوطنية للملكي العقارات مما يمثل عقبة أمام اتخاذ الإجراءات والتتبعات القانونية في حالة عدم الخلاص. ولا

يتم على مستوى القباضة المالية ببئر علي بن خليفة إدراج أرقام بطاقات تعريف المطالبين بالأداء حتى في صورة تنقلهم للقباضة لخلاص جزء من الديون المثقلة بدمتهم.

وتُدعى البلدية والقباضة المالية ببئر علي بن خليفة إلى الحرص على إدراج أرقام بطاقات التعريف الوطنية للمطالبين بالأداء بجداول التحصيل أو الجذاذات اليدوية وجميع المعطيات التي من شأنها أن تساعد على تفعيل إجراءات التتبع الممكنة قانوناً.

وفي نفس السياق لم يتم تركيز منظومة التصرف في موارد الميزانية (GRB) على مستوى القباضة المالية ببئر علي بن خليفة بشكل حال دون متابعة وتحيين المعطيات المتعلقة بالفصول المدرجة بالمنظومة المركزة بمقر البلدية. وتقوم القباضة بمتابعة الفصول والاستخلاصات والديون المتعلقة بها عن طريق جذاذات يدوية رغم إشارة محكمة المحاسبات ضمن تقرير رقابتها المالية على البلدية بعنوان تصرف سنة 2017 إلى ضرورة التسريع في تركيز منظومة التصرف في موارد الميزانية (GRB) على مستوى القباضة ليتم توحيد مراجع الفصول والتسميات والمبالغ وتحيين جميع المعطيات بصفة حينية بين البلدية والقباضة.

أمّا فيما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية فقد تبين أنّ البلدية تقوم بإعداد جداول مراقبة سنوية وتتولى توجيهها إلى القباضة المالية ببئر علي بن خليفة وقد تم توجيه جدول سنة 2018 دون أن تتمكن البلدية أو القباضة من تحديد تاريخ الإحالة نظراً لكونها تمت في غياب مراسلة أو جدول إرسال في الغرض.

وتُدعى البلدية إلى اعتماد المراسلات الإدارية لإحالة جداول المراقبة على القباضة المالية ببئر علي بن خليفة.

علاوة على ذلك تضمّن جدول المراقبة لهذا المعلوم 1207 فصلاً بعنوان سنة 2018 في حين بلغ عدد الفصول 1302 فصلاً بعنوان سنة 2017 أي أن عدد الفصول انخفض بعدد 95 فصلاً بين سنتي 2017 و2018 دون أن تقدّم البلدية أي توضيحات بخصوص هذا الفارق.

3- تثقيف جداول التحصيل

تم تسجيل تأخير في تثقيف جداولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافاً لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية الذين ينصّان على وجوبية تثقيف المعاليم بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة في حين تم تثقيف الجداول المذكورة بتاريخ 29 مارس 2018 أي بتأخير بلغ 87 يوماً.

4- استخلاص المعاليم على العقارات

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات خلال سنة 2018 حيث أنها تراجعت إلى مستوى 12,41% بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية سنة 2018 مقابل 15,17% سنة 2017 و15,41% سنة 2016 في المقابل شهدت نسبة استخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية ارتفاعاً لتبلغ 7,12% مقابل 3,76% سنة 2017 دون أن تعود إلى المستوى الذي سجلته سنة 2016 والبالغ 10,45%.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن القباضة المالية ببئر علي بن خليفة لم توزع الإعلانات المتعلقة بالمعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية خلال سنة 2018 مقابل توجيهها لعدد 30 إعلاما بخصوص المعلوم على العقارات المبنية و16 إعلاما بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية خلال سنة 2017. ورغم دعوة البلدية والقباضة إلى التنسيق بهدف توزيع أكبر عدد ممكن من الإعلانات والإنذارات لحث المطالبين بهذه المعاليم على خلاص المبالغ المتخلّدة بدمتهم ضمن تقرير محكمة المحاسبات بعنوان تصرف سنة 2017 إلا أن النتيجة كانت عكسيّة خلال سنة 2018. كما يستدعي تحسين إجراءات الاستخلاص والتسريع في توفير شهادات الإبراء بعنوان المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية تركيز منظومة التصرف في موارد الميزانية (GRB) على مستوى القباضة.

5- توظيف معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء

لا تقوم البلدية باستخلاص معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء إلا في الحالات النادرة التي يتم فيها إنجاز أشغال بناء على مستوى الطرقات الرئيسية وذلك خلافا لأحكام الفصل 85 من مجلة الجباية المحلية وللمنشور المشترك بين وزيرى الداخلية والتنمية المحلية والمالية عدد 2 المؤرخ في 19 جانفي 2009 والمتعلق بمعلوم إشغال الطريق العام عند إقامة حضائر البناء الذي ينصّ على ضرورة استخلاص هذا المعلوم بصفة "مسبقة وقبل إسناد الرخصة". وقد حال هذا الأمر دون تنمية موارد البلدية بهذا العنوان والتي لم تتجاوز 75 د سنة 2017 و142,500 د سنة 2018. وقد تم تضمين هذه الملاحظة بتقرير محكمة المحاسبات للرقابة المالية على تصرف سنة 2017 وأفادت البلدية في إجابتها بأنها ستعمل على تطبيق هذا المعلوم مستقبلا. وتُدعى البلدية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستخلاص هذا المعلوم بصفة مسبقة بمناسبة إسناد رخص البناء.

6- معلوم الإشهار

أسندت البلدية الإشهار داخل منطقتها لثلاث شركات تتولى الإشهار بواسطة أربعة لوحات إخبارية بمقتضى تراخيص بلدية دون أن تُقدّم نسخا منها. في المقابل تضمنت إجابة البلدية على الاستبيان أن اثنين من بين هذه الشركات أبرمت عقود في هذا الخصوص دون أن يتم تقديم نسخ منها. ولم تحرص البلدية على استخلاص المعلوم على الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإخبارية ذات الصبغة التجارية والعلامات والستائر والعارضات واللافتات المثبتة أو البارزة أو المنزلة أو المعلقة بالطريق العام وعلى واجهات المحلات المُعدّة للتجارة والصناعة والمهن المختلفة كما ينصّ على ذلك الفصل 85 من مجلة الجباية المحلية والأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط تعريف المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها حيث لم تتجاوز مواردها بعنوان هذا المعلوم خلال سنتي 2017 و2018 ما قيمته على التوالي 1.130 د و752,500 د.

7- مداخيل الأملاك البلدية

يضمُّ الملك العقاري الخاص للبلدية 74 عقارا مُسوَّغا وبلغت مداخيلها خلال سنتي 2017 و2018 ما قيمته على التوالي 42.972,658 د و66.516,847 د وارتفعت بقايا الاستخلاص في موقِّ السنة إلى 107.627,542 د و130.304,403 د تباعا. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن البيانات المتعلقة بقيمة المبالغ المتخلدة بذمم المتسوغين المتلدين عن الخلاص تضاربت بين القائمة الواردة من البلدية ضمن إجابتها على الاستبيان بعنوان تصرف 2018 وقائمت المتخلدات المُرفقة بالحساب المالي والصادرة عن القباضة المالية ببيئر علي بن خليفة.

وقامت البلدية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2015 برفع 18 قضية لاستخلاص المبالغ المتخلدة بالذمة بعنوان كراء المحلات لكن هذا الإجراء لم يتم تعميمه على جميع المتسوغين المتلدين عن الخلاص رغم ارتفاع المبالغ المتخلدة بعنوان معالم كراء المحلات إلى ما جملته 130,304 أ.د. ورغم دعوة محكمة المحاسبات البلدية ضمن تقرير الرقابة المالية على تصرف سنة 2017 إلى التسريع باتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها إلا أنها لم تتخذ أي إجراء في الغرض خلال سنة 2018. وانحصرت الإجراءات المُتخذة من قبل القباضة المالية ببيئر بن خليفة خلال سنة 2018 في إعلام وحيد تم توجيهه إلى أحد المتسوغين بتاريخ 19 ماي 2018.

وفي هذا الإطار تبين عدم إعلام القباضة المالية ببيئر علي بن خليفة بمآل جميع القضايا المرفوعة بخصوص المتخلدات من معالم الكراء أو عمليات فسخ العقود واسترجاع المحلات من قبل البلدية مما أدّى في بعض الحالات إلى مواصلة تثقيل معالم الكراء رغم فسخ العقود أو تسليم المحل للبلدية تنفيذا لحكم قضائي. فعلى سبيل المثال واصلت القباضة تثقيل عقد كراء لمحل واحد بذمة متسوغين اثنين سابقين في حين استعادت البلدية المحل وسوغته من جديد وبالتالي يكون نفس المحل موضوع 3 عقود كراء مثقلة.

وتُدعى البلدية إلى ضرورة إعلام القباضة المالية ببيئر علي بن خليفة في الإبّان بجميع التطورات التي تشهدها علاقاتها التعاقدية بالمتسوغين والوضعية الفعلية لجميع المحلات ومستغليها وبمآل جميع القضايا المرفوعة لاستخلاص المبالغ المتخلدة بذمة المتلدين عن الخلاص.

III- الرقابة على النفقات

أ - تحليل النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول للبلدية سنة 2018 ما قيمته 1,574 م.د وتمثل نفقات التصرف 64,82% من جملة هذه النفقات بمبلغ 1,020 م.د. واستأثرت نفقات التأجير العمومي ونفقات وسائل المصالح بما قدره على التوالي 576,328 أ.د و409,415 أ.د أي ما يمثل تباعا 36,61% و26,01% من مجموع نفقات العنوان الأول.

ورغم أن نسبة التأطير⁴ على مستوى البلدية كانت في حدود 5% خلال سنة 2018 فإن نفقات التأجير مثلت أهم مكوّن من مكونات نفقات العنوان الأول⁵ لتبلغ خلال سنتي 2017 و2018 على التوالي 56,22% و54,61%. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن نسبة نفقات التأجير من جملة نفقات العنوان الأول عرفت انخفاضا قدره 3,01% بين سنتي 2017 و2018 بعد أن ارتفعت بنسبة 16% بين سنتي 2016 و2017.

وعرفت نفقات القسم الثاني "وسائل المصالح" استقرارا بين سنتي 2017 و2018 بعد الارتفاع الملحوظ بنسبة 177% والذي شهدته خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016. ومثلت نسبة هذه النفقات 26,01% من نفقات العنوان الأول⁶ لسنة 2018 مقابل 32,94% وترتفع هذه النسب إلى 38,79% و38,93%.

ومكّنت موارد العنوان الأول التي بلغت 1,659 م.د سنة 2018 من تغطية نفقات العنوان الأول البالغة 1,574 م.د بنسبة 105,42% أي أن الميزانية حققت فائضا بمبلغ 85,375 أ.د. والبلدية مدعوّة إلى توظيف إمكانياتها المتاحة وبذل مجهودات إضافية لتحسين مواردها الذاتية وتنويعها بما يُمكنها من الترفيه في هذا الفائض وتوفير مبالغ إضافية لتمويل مشاريعها الاستثمارية. وارتفعت جملة ديون البلدية التي لم يتم خلاصها بانقضاء السنة المالية 2018 إلى 328,554 أ.د مقابل 509,226 أ.د سنة 2017 واستأثرت الديون تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية المتعلقة بالفترة 2012-2016 بنسبة 89,31% دون أن يتم تسديد أي مبلغ بهذا العنوان خلال سنة 2018 أو إبرام اتفاقية جدولة تمكّن من تدارك هذه الوضعية. وبلغت نسبة مديونية⁷ البلدية 19,8% من موارد العنوان الأول بالنسبة لسنة 2018.

وبلغت نفقات العنوان الثاني 489,719 أ.د وتتوزع هذه النفقات خاصة بين الاستثمارات المباشرة في حدود 45,17% بقيمة 221,199 أ.د والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة بنسبة 42,7% بقيمة 209,099 أ.د.

ولم تتولّ البلدية برمجة تطهير ديونها رغم أن جزءا منها قد سقط بالتقادم عملا بأحكام الفصل 46 من مجلة المحاسبة العمومية والذي ينص على أن الديون البلدية تجاه الغير والتي لم يتم خلاصها في غضون الأربع سنوات الموالية للسنة المالية العائدة إليها تلك الديون تسقط بالتقادم. فعلى سبيل المثال أفادت البلدية أنها برمجت خلاص دينها تجاه مزود للمواد الكهربائية بقيمة 10,096 أ.د والذي يعود لسنة 2009.

⁴ نسبة التأطير = (عدد الموظفين صنف أ/مجموع الأعوان والعملة) * 100 = (40/2) * 100 = 5%.

⁵ دون اعتبار النفقات المأذونة بعنوان الفوائض

⁶ دون اعتبار النفقات المأذونة بعنوان الفوائض

⁷ نسبة المديونية : جملة الديون / موارد العنوان الأول : (328.554,596 د / 1.659.619,146 د)

ب - الرقابة على إنجاز النفقات

أفضت الرقابة على وثائق صرف البلدية لتصرفها سنة 2018 وعلى الوثائق التكميلية التي قدمتها البلدية لمحكمة المحاسبات إلى الوقوف على جملة من الملاحظات تعلقت بنفقات العنوانين الأول والثاني.

1- نفقات العنوان الأول

خلافاً لما جاء به القرار الصادر عن وزير التخطيط والمالية بتاريخ 13 أكتوبر 1986 المتعلق بصرف النفقات العمومية إلى مستحقيها، على أنه يتعين على المحاسبين العموميين صرف مستحقات دائي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في أجل 10 أيام كحد أقصى من تاريخ إصدار الأمر بالصرف، إلا أنه سجّل تأخير في تأدية 15 نفقة تراوح بين 24 يوماً و131 يوماً.

وخلافاً لمنشور الوزير الأول عدد 19 المؤرخ في 10 ماي 1971 والمتعلق بتنظيم مكاتب الضبط المركزية ومسالك المراسلات وأحكام الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلق بطرق خلاص نفقات التصرف وأجالها القانونية الذي ينصّ على اعتماد تاريخ استلام الفاتورة لانطلاق احتساب الأجال، لوحظ عدم تسجيل 10 فواتير بمكتب الضبط بالبلدية.

وتدعو محكمة المحاسبات البلدية إلى ضرورة تسجيل جميع الفواتير الواردة عليها من مختلف المزودين بمكتب الضبط في الإبان.

وخلافاً لمبدأ سنوية الميزانية ولأحكام الفصل الأول من الأمر عدد 564 لسنة 2004 المذكور أعلاه والذي ينصّ على أنه يتم صرف الاعتمادات المرسّمة بميزانية الدولة والجماعات المحلية بعنوان الاتّصالات واستهلاك الماء والكهرباء والغاز والوقود والأدوية على أساس الفواتير التي يصدرها المزودون المعنيون في مدّة لا تتجاوز 45 يوماً من تاريخ استلام الفواتير، لم تقم البلدية بخلاص نفقاتها بعنوان استهلاك الماء في الأجل القانوني وتراوح التأخير بين 95 يوماً و473 يوماً.

وخلافاً لمبدأ خصوصية الميزانية ولأحكام الفصل 122 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على شروط قبول الأمر بالصرف من قبل المحاسب العمومي المختص التي من بينها أن تكون محمولة على اعتمادات مرصودة بميزانية البلدية تم خلاص نفقات استهلاك الماء لفائدة مصالح غير بلدية على غرار دور الشباب والثقافة والضمان الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن محكمة المحاسبات وجهت للبلدية نفس هذه الملاحظة ضمن تقريرها المتعلق بالرقابة المالية بعنوان تصرف سنة 2017 وأجابت البلدية أنه "تمت إحالة خلاص معالم الماء والكهرباء بالمؤسسات الشبابية إلى المؤسسات الراجعة إليها بالنظر وذلك حسب مكتوب السيد وزير الشؤون المحلية عدد 8534 بتاريخ 11 سبتمبر 2017".

وخلافاً لأحكام الفصلين 5 و6 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بالصفقات العمومية والتي تستوجب تنظيم منافسة باتباع إجراءات كتابية تعتمد الشفافية وتضمن النجاعة وحسن التصرف في الأموال العمومية وتحترم جميع مبادئ الشراء العمومي، قامت البلدية

باقتناء قطع غيار مختلفة خلال سنة 2018 من نفس المزود بكلفة جملية تساوي 63,664 أ.د دون تفعيل للمنافسة أو اتباع اجراءات كتابية تضمن حق البلدية في الحصول على أفضل العروض المالية المتاحة.

2 - نفقات العنوان الثاني

تضمنت الوثائق المثبتة لعمليات تحويل الاعتمادات والمرفقة بالحساب المالي للبلدية لسنة 2018 عملية تحويل اعتماد بقيمة 90 أ.د بعنوان ضمان نهائي لمشروع صيانة الطرقات لسنة 2017 وردت ضمن مستخرج من مداولة المجلس البلدي خلال الدورة العادية الأولى لسنة 2018 بتاريخ 12 فيفري 2018 وهو ما من شأنه أن يخفي تجاوزا للاعتمادات إذا تم استعمال المبالغ المخصصة لإرجاع الضمان للتزود بأشغال جديدة من نفس الصنف (صيانة الطرقات). وأفادت البلدية في هذا الخصوص أن "90 أ.د هي الاعتمادات غير موظفة تم توزيعها وليس تحويلها". وتدعو محكمة المحاسبات البلدية إلى تفادي هذا النوع من الأخطاء على مستوى قرارات تحويل الاعتمادات.

إجابة البلدية

- موارد العنوان الثاني: نظرا لضعف موارد البلدية اقتصرت موارد التنمية على الاعتمادات المحالة: وكانت نسبة الإنجاز 100%.
- إعداد جدول التحصيل والمراقبة: نقص البيانات المدرجة يعود إلى امتناع المواطن من تسليم بطاقة التعريف الوطنية لأعوان الإحصاء.
- بخصوص تركيز منظومة التصرف في موارد الميزانية على مستوى القباضة المالية ببيتر علي بن خليفة: تم التنسيق مع المركز الوطني للإعلامية لتركيز منظومة GRB وربطها بالقباضة المالية.
- بخصوص انخفاض عدد فصول جدول مراقبة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من 1302 سنة 2017 إلى 1207 سنة 2018: يعود ذلك لوجود فصول مزدوجة تم حذفها.
- بخصوص معلوم الإشهار: لم يتم إبرام عقود لشركات الإشهار بل ان الترخيص يتم اسناده على شكل تاشيرة على المطلب المقدم بالموافقة.
- بخصوص تتبع المتسوغين لأمالك البلدية المتلدين عن الخلاص: تمّ إختيار من تخلّدت بذمتهم ديون كبيرة للقيام ضدهم بقضايا على أن يتم هذا الإجراء ضدّ كلّ المتلّدين. كما أنّه تمت تسوية الوضعية مع السيد القابض.
- بخصوص إعلام القباضة المالية بوضعية المحلات البلدية المسوغة والمستغلين الفعليين لها: تم التنسيق مع القابض لتسوية الوضعية.
- بخصوص تضارب البيانات المتعلقة بالمبالغ المتخلدة بذمة المتسوغين المتلدين عن الخلاص في موفى سنة 2018 بين البلدية والقباضة المالية ببيتر علي بن خليفة (المرفقة بالحساب المالي): قائمة المتخلّلات المرفقة بالحساب المالي هي الصحيحة في حين ما قدّمته البلدية بالاستبيان هي قائمة لحدود ديسمبر 2017 وسيتم تحيينها.
- بخصوص عدم تسجيل فواتير بمكتب الضبط: أحيانا يتمّ السهو عن تسجيل الفاتورات وسيتم الحرص على عدم الوقوع في مثل هذه الأخطاء.
- بخصوص خلاص نفقات لفائدة مصالح غير بلدية: تمت مراسلة المؤسسات المعنية ليتم الخلاص على كاهلها.

- بخصوص عدم تفعيل المنافسة وعدم التنصيب على الأرقام المنجمية في اقتناء قطع الغيار: سيتم إقتناء قطع الغيار عن طريق طلب أثمان علما وأن أسطول النظافة متهرّم ولا يمكن حصر الحاجيات في استشارة باعتبار أنّ العطب يكون فجئي ومتنوع وسيتم التنصيب على الرقم المنجمي لكلّ إقتناء.
- وصولات التزود كانت اجمالية والاعطاب متشابهة يصعب تفصيلها مع العمل لاحقا على الوقوع في هذا الاشكال.
- بخصوص تحويل الاعتمادات بقيمة 90 أ.د بعنوان إرجاع الضمان النهائي لمشروع صيانة الطرقات لسنة 2017: 90 أ.د هي الإعتامادات غير موظفة تمّ توزيعها وليس تحويلها.